



العلاقات التجارية الدولية للعراق مع الدول الاعضاء (الدول المجاورة) في

منظمة التجارة العالمية

Iraq's international trade relations with member states (neighboring countries) in the World Trade Organization

أ.د. خليل محمد شهاب الجبوري

سرمد محمد مهدي حسن

الجامعة العراقية - كلية الادارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية

Khilil.aljbory@gmail.com

E-Mail:sarmadmohammed4@gmail.com ♦

المستخلص:

تستحوذ التجارة الخارجية العراقية أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي حيث تشكل نسبة مهمة جداً من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) له، ولمعرفة مدى امكانية انتفاع العراق من انضمامه الى المنظمة من عدمه في ظل واقعه التجاري مع دول الجوار الاعضاء وغير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) وعالية معرفة مدى وجود تأثير للاستيرادات والصادرات على الناتج المحلي الاجمالي العراقي والذي يتباين بين تجارته مع الدول الاعضاء، من خلال قياس وتحليل العلاقات التجارية بين العراق والدول الاعضاء في منظمة (WTO) لبعض الدول الجوار وبناء نموذج قياسي لاختبار هذه العلاقة وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي

Abstract:

Iraqi foreign trade occupies great importance in the Iraqi economy, as it constitutes a very important percentage of its gross domestic product (GDP), and to know the extent to which Iraq can benefit from joining the organization or not, in light of its commercial reality with neighboring countries, members and non-members of the World Trade Organization (WTO). And to know the extent to which there is an impact of imports and exports on the Iraqi gross domestic product, which varies between its trade with member states, by measuring and analyzing trade relations between Iraq and WTO member states for some neighboring countries and building a standard model to test this relationship and its impact on the gross domestic product.

المقدمة

يُعاني العراق كغيره من الدول النامية من مشكلة ضعف القدرات عن المنافسة الاقتصادية وفق مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والادارية والفنية. الخ، وقد تمثل ذلك الضعف في مختلف القطاعات الاقتصادية الاساسية (كقطاع التجارة، قطاع الصناعة، قطاع الزراعة والخدمات). يعد قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) من أبرز الاحداث على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وذلك بسبب أتجاه الدول المختلفة نحو تحرير التجارة والمبادلات التجارية الدولية وتنفيذ الاتفاقيات التجارية.

تستحوذ التجارة الخارجية العراقية أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي وتشكل نسبة مهمة جداً من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) له، لذلك يظهر بشكل واضح مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على السوق الخارجية، اذ ان مؤشري كل من نسبة الاستيراد من الناتج المحلي الاجمالي والتبعية الخارجية للاقتصاد العراقي يعكسان درجة الارتباط العالي بتلك السوق، الامر الذي يكشف مدى ارتباط الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول المتقدمة بواسطة التجارة العالمية، لاستحوذ التجارة مع تلك الدول على معظم النشاط التجاري للعراق تصديراً واستيراداً، ولقد تعددت الدراسات في الدول النامية ومنها العراق حول منظمة التجارة العالمية حالياً ومستقبلاً، فاختلّفت الآراء وتعددت الاجتهادات، وحاولت بعض الدراسات تحديد الارباح والخسائر بالنسبة للعراق والقطاعات التي سوف تستفيد من الانضمام او ستضرر منه على المديين القريب والبعيد، واكتسبت العلاقات التجارية مع الدول المجاورة سواء كانت منظمة لمنظمة التجارة العالمية او غير المنظمة أهمية في التحليل التجاري وخاصة في السنوات الأخيرة، وكانت ذات أهمية نسبية في توزيعات الموقع الجغرافي للتجارة الخارجية للعراق مقارنة بدول العالم، حيث سجل قطاع التجارة الخارجية، وخاصة الواردات، قيمة عالية (خاصة المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، غير الغذائية) بحيث أصبحت معتمدة اقتصادياً، مما سيؤثر سلباً على برامج التنمية الاقتصادية في العراق، بينما استمرت الصادرات في تقلبها وتراجع في قيمها، مما انعكس سلباً على وضع الاقتصاد العراقي على الرغم من القدرات التي تؤهلها لتصبح قوة اقتصادية في المنطقة، مما جعلها تعتمد على قطاع واحد وهو النفط لتمويل احتياجاتها المالية.

مفاتيح البحث : منظمة التجارة العالمية، التجارة الدولية .

المبحث الاول : مفهوم وأهداف منظمة التجارة العالمية، ومفهوم وأهمية التجارة الدولية

(١): مشكلة البحث:

مدى امكانية انتفاع العراق من انضمامه الى المنظمة من عدمه في ظل واقعه التجاري مع دول الجوار الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (wto) .

(٢) فرضية البحث:

تتطلب الدراسة من فرضية مفادها وجود تأثير لانضمام العراق الى المنظمة (WTO) على مؤشرات الصادرات والاستيرادات والنتاج المحلي الاجمالي ، والتي تتباين وفق اجراءات الانضمام وذلك وفق الافتراض الاتي :

وجود تأثير للاستيرادات والصادرات على النتاج المحلي الاجمالي العراقي والذي يتباين بين تجارته مع الدول الاعضاء.

(٣) هدف البحث: يمكن تلخيص هدف البحث بالنقاط الاتية:

قياس وتحليل العلاقات التجارية بين العراق والدول الاعضاء في منظمة (WTO) لبعض دول الجوار وبناء نموذج قياسي لاختبار هذه العلاقة وتأثيرها على النتاج المحلي الإجمالي.

(٤) أهمية البحث:

تتأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية العلاقات التجارية وخاصة الصادرات والاستيرادات غير السلعية مع الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية ضمن اطار الدول المجاورة للعراق، وان تحول العراق من اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق بعد ٢٠٠٣ وتقديم طلب الى منظمة التجارة العالمية وقبوله كعضو مؤقت (٢٠٠٤) وتبني سياسة الانفتاح التجاري على الاسواق العالمية، وهذا يؤثر على حجم التحديات وتقف عائقا نظير مسعى العراق للانضمام في ظل واقع اقتصادي يسوده اقتصاد احادي يعتمد على النفط في تمويل قطاعاته الاقتصادية.

(٥) منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على طرق إحصائية ومعيارية حديثة للتعريف وقياس الأثر المتوقع للعلاقات التجارية للعراق مع دول الاعضاء في المنظمة (WTO) متمثلة في متغيراته (الصادرات والواردات غير النفطية والنتاج المحلي الإجمالي والايراد الجمركي) وكذلك استخدام نموذج التكامل المشترك واستند منه التنبؤات والمحاكاة على البرامج القياسية (١٢ e-views) التي تسمح أن يتنبأ المستخدم بقيم المتغيرات عن طريق إدخال عدد من السيناريوهات على النموذج للتعرف على الأثر الاقتصادي المتوقع لعدم الانضمام.

المبحث الاول : مفهوم وأهمية ومبادئ المنظمة (WTO).

(٦) هيكلية البحث :

من اجل الوصول لهدف البحث ، فقد تم تقسيمة لثلاث مباحث، جاء الاول للحديث عن الاطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية وأهدافها، وكذلك مفهوم وأهمية التجارة الدولية ،في حين تناول المبحث الثاني الصادرات والاستيرادات العراق مع دول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية في

أطار الدول الجوار، والمبحث الثالث حيث تناول تحليل الاستردادات والصادرات العراقية مع الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية

المطلب الاول (مفهوم وأهداف منظمة التجارة العالمية :

اولاً) مفهوم منظمة التجارة العالمية:

تُعرّف منظمة التجارة العالمية (WTO) في أنّها: منظمة ذات صفة قانونية مستقلة تمّ التوقيع على إنشائها من (١٢٤) دولة وهي تتضمن الاتفاقيات كافة التي أسفرت عنها مفاوضات الاورغواي، وهي مؤسسة تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، ومهمتها الأساسية ضمان حركة التجارة الدولية، وتوفير قدر كبير من الحرية، على وفق أحكام وقوانين تضمن سير عمل المنظمة (حامد، ٢٠١٧: ٣). والمنظمة هي محفل دولي مهم ولها حضور متميز، بدليل انضمام (١٦٤) دولة إليها من أصل ١٩٦ دولة، فضلاً عن الدول التي امتلكت صفة عضو مراقب (٢٥) كل تلك الأسباب تجعلنا نطلع على أهم تلك الأهداف والمبادئ. (<https://www.wto.org>).

ثانياً) أهداف منظمة التجارة العالمية:

من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إليها المنظمة: (الزبون، ٢٠١٧: ٢١٣):

(١) إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: تسعى هذه المنظمة إلى جمع الدول الأعضاء في منتدى والغاية من ذلك؛ هي التشاور والتباحث في الأمور التجارية كافة، والتفاوض ضمن جولات متعددة الأطراف، إذ تعمل على تحقيق هدفين في آن واحدٍ تستطيع منه تأمين اجتماعات اللجان الفرعية والرئيسية في المنظمة، فضلاً عن تهيئة منتدى تجاري بين ممثلي الدول الأعضاء؛ لمواكبة أيّ تطورات تحدث وتبادل المناقشات والآراء.

(2) السعي لتحقيق التنمية: تبذل المنظمة جهوداً حثيثة لرفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء وبالأخص الدول النامية والتي تشكل نسبتها (75%) من مجمل الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية، بإعطائها مدة سماح أكبر من تلك الممنوحة للدول الصناعية المتقدمة، ومنحها مساعدات في المجالين التقني والتكنولوجي، فضلاً عن أنّ الدول المتقدمة لا تتعامل بحزم وتزمت مع الدول النامية، ومع الدول التي تمرّ بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق.

(٣) تنفيذ اتفاقية أوروغواي: تعمل منظمة التجارة العالمية لتنفيذ هذه الاتفاقية؛ لتحقيق هذه الأهداف في موقع التنفيذ، يقتضي الأمر أطارا مؤسساتياً سليماً وفاعلاً من الناحية القانونية. (السعيد، ٢٠٠٩: ١٦٠).

(٤) حلّ النزاعات بين الدول الأعضاء: كان لابدّ من إيجاد آلية فاعلة وذات قوة رادعة في وضع قراراتها موضع التنفيذ لفضّ النزاعات بين الدول الأعضاء باستعمال القانون بعد قصور جهاز حلّ النزاعات أو فضّها في حقبة الجات، ممّا أدّى إلى عدم تأثير الدول الكبرى الصناعية التي كانت سابقاً تتحكم بمصائر الدول النامية ضمن اتفاقية الجات، لذا فوجود هذا الجهاز يُعدّ عاملاً ضرورياً ومهماً في تنمية الاقتصاد العالمي بالتقليل من المنازعات بين الدول الأعضاء.

(٥) تقديم المساعدات للدول النامية: تسعى المنظمة إلى تقديم المساعدات للدول النامية ومراعاة أعضائها بالمساعدات التكنولوجية، فضلاً عن تسهيل الإجراءات المرتبطة بالتجارة، والسماحات في بعض النصوص داخل المنظمة. (الزبون، ٢٠١٧: ٢١٤)

المطلب الثاني) مفهوم وأهمية التجارة الدولية

أولاً) مفهوم التجارة الدولية

إنّ التجارة الخارجية تُعدّ من النشاطات الأساسية المهمة في علاقات أيّ دولة من الدول؛ لما لها من أهمية كبيرة في علاقات المجتمعات مع بعضها البعض وتواصلها وتفاعلها، وذلك ببيع الفائض من الإنتاج المحلي، وتجهيز أغلب المتطلبات التي يحتاجها المجتمع من الخدمات والسلع الأساسية التي يحتاجها السوق المحلي، وبالتالي فهي تُوفّر منافع متبادلة للأطراف المشاركة كافة في التجارة الدولية.

وتتواصل دول العالم مع بعضها البعض بالعلاقات التي بينها سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، وبما أنّ العلاقات الاقتصادية تُعدّ علاقات حيوية ونشطة لذا فإنّها تتعرض للعديد من العوامل والظروف المختلفة التي تواجهها في مختلف المناسبات.

لذا يجب على أيّ دولة أن تُؤسّس علاقات جيدة بل رصينة مع مختلف دول العالم ولاسيما دول الجوار والقريبة منها؛ لأنّ الدول بشكل عام تتأثر بظروف الدول التي تحيط بها بشكل خاص، لذا فإنّ تطور أيّ دولة من الدول ونجاحها وبالأخص في

المجال الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأساس على مدى علاقاتها بتلك الدول.

ثانياً) أهمية العلاقات التجارية الدولية:

تعدّ التجارة الدولية أحد الفروع في علم الاقتصاد ولها الدور الكبير والفاعل على مستوى الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، ونبيّن هذه الأهمية من ذكر أبرزها:

(١) تذكر دراسة العلاقات التجارية الدولية طريقة عمل نظام الاقتصاد الذي يستند على التبادل التجاري ما بين الدول، وأنّ ما تنتجّه أيّ دولة له أهمية كبيرة بالنسبة إلى هذه الدولة أو دول أخرى لأنّه يمثّل أمناً غذائياً لها وبالتالي فإنّ فهم المشاكل الاقتصادية من ركود أو تضخم أو غيرهما تبيّن مدى ترابط الاقتصادات العالمية ودرجة هذا الترابط وثمة أسباب أخرى تفسّر طبيعة ودرجة الاقتصاد العالمي، وتعدّ العلاقات التجارية الدولية وسيلة تبادل للشعوب العالمية والتعرف على بعضها البعض وسهولة استعمالها. (الشافعي، 2005: ٥)

(٢) للعلاقات التجارية الدولية دور كبير بالنسبة إلى الدول المتقدمة والدول النامية، فالدول المتقدمة تخصص القسم الكبير من إنتاجها الفائض لتصدّره إلى الدول الأخرى، أي: أنّ حاجة أسواق تلك الدول لهذه المنتجات كبيرة، إما الدول النامية فتعمل التجارة الخارجية على تأمين احتياجاتها من المنتجات الأساسية والمستلزمات التنموية وتدعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (نوري، 1985:2)

المبحث الثاني: الصادرات والاستيرادات مع الدول الاعضاء في المنظمة التجارية العالمية

المطلب الاول الناتج المحلي الاجمالي

(١) الناتج المحلي الإجمالي (Gross domestic product):

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) "مجموعة السلع والخدمات المنتجة من المقيمين خلال مُدّة زمنية غالباً ما تكون سنة"، ويُعدّ من أهمية المؤشرات المستخدمة لبيان التعبير الرقمي للنشاط الاقتصادي لدولة ما، وتعدّ الزيادة هدفاً رئيساً يترتب عليه زيادة في نصيب الفرد من الناتج ويعني غالباً ارتفاع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع (آل عيسى، 2021:62).

والجدول (1) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس التذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003-2020). جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار عراقي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو %
2003*	29585788.60	-
2004*	53235358.70	79.94
2005	73533598.60	38.13
2006	95587954.80	29.99
2007	111455813.40	16.60
2008	157026061.60	40.89
2009	130642187.00	-16.80
2010	167093204.40	27.90
2011	217327107.40	30.06
2012	254225490.70	16.98
2013	273587529.20	7.60
2014	266332655.50	-2.65
2015	194680917.80	-26.90
2016	196924141.70	1.15
2017	225722375.50	14.62
2018	251064479.90	11.2
2019	266190571.30	6.02
2020	198774325.40	-25.3

المصدر: البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، لسنة ٢٠٠٣-

٢٠٠٤

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي، سنوات مختلفة.

يعكس جدول (1) التذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2020-2003)، إذ حقق عام (2004) ارتفاعاً عن معدلات العام بمعدل (79.9%)؛ وهذا بسبب عودة العراق إلى أخذ دوره في العلاقات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية، بعد العزلة الدولية

التي امتدت ثلاثة عشر عاماً، نتيجة جملة من العقوبات الدولية بعد إحداث الخليج (1990)، كما أنّ معدّل النمو كان متذبذباً في الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، إذ حقق نمواً سالباً (16.8% -) عام (2009)؛ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية عام (2008)*، وما يترتب عليها من انخفاض في سعر برميل النفط الخام إلى (30) دولار، بعد أن بلغ أكثر من (100) دولار للبرميل الواحد خلال المدة (2007-2011) وانعكس هذا الانخفاض على حجم الناتج المحلي الإجمالي، ثم عاود الناتج المحلي الإجمالي بعدها النمو إلى معدّلاته، إذ حقق معدّل نمو (27.9%)، (30%) للأعوام

(2010) و(2011) على التوالي، ثم عاود الانخفاض نتيجة التدهور المستمرّ لأسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، كذلك شهد العراق عام (2014) دخول التنظيم الإرهابي (داعش) وسيطرته لأجزاء كبيرة منه، ما أثر سلباً على تدني نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي سجل معدّل سالب (26% -) عام (2015)، ثم عاد إلى تحسن الناتج المحلي للأعوام (2016) و(2017)، ثم انخفض عام(2018) انخفاضاً بمقدار (11.2%)، لكن شهد أكثر انخفاض لمعدّل النمو للناتج المحلي للأعوام (2019-2020) نتيجة انتشار وباء كورونا وكذلك رافق انخفاض سعر الصرف الأجنبي* (6.02%) (-25.3%) على التوالي.

المطلب الثاني) صادرات العراق مع دول الاعضاء في المنظمة (WTO):

تعتبر الصادرات السلعية (المنظورة) هي المحور الرئيس لرسم السياسة الاقتصادية، وكذلك أهم مصادر الإيرادات الخارجية التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات؛ لتحديد الميزان التجاري؛ وخلق فرص عمل، والتي تهدف إلى استراتيجية نمو الصادرات لأي بلد؛ لتزويد المنتجين من السلع والخدمات من خلال السياسة الاقتصادية والتوجيه الحكومي نحو تحفيز القدرة على إنتاج السلع والخدمات والتي تعمل على منافسة السوق العالمية (Topxhi, Krasniqi, 2011: 97-107)، وتعد دراسة تطور الصادرات

* أزمة الرهن العقاري، 2008: هي حدوث اضطراب مالي في السوق الأمريكي وامتد أثره إلى الأسواق العالمية الأخرى والذي أدى إلى تغيير في سوق الرهن العقاري بشكل جذري، وذلك بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء المساكن والعقارات في الولايات المتحدة عن دفع ديونهم للمصارف (هبال، 2016: 108)

* سعر الصرف: هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة العملة الأخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شرائها بوحدة واحدة من العملة الوطنية (عبد العظيم، 1987: 96)



الوطنية ذات أهمية خاصة في رصد وتقييم قطاع التجارة الخارجية، حيث أن تحليل بياناتها يتيح لنا معرفة درجة النمو الاقتصادي ذلك الذي شدد له عديد من الاقتصاديين على ضرورة الحفاظ على تحفيز الصادرات، من خلال رفع معدل تكوين رأس المال في بلد معين، وهذا يحفز القدرة الإنتاجية وكذلك وجود علاقة طردية متينة بين النمو الاقتصادي والصادرات (Kavoussi, 1984, p250-241)، ويوضح الجدول صادرات العراق السلعية (غير النفطية مع الدول المنضمة في منظمة التجارة العالمية لدول الجوار .

جدول (٢) قيم الصادرات العراقية مع دول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (مليون دينار)

مجموع الق	تركيا		الكويت		الأردن		السعودية	
	أهمية النسبية %	قيمة الصادرات	أهمية النسبية %	قيمة الصادرات	أهمية النسبية %	قيمة الصادرات	أهمية النسبية %	قيمة الصادرات
45	11.616	1.33	0	0	88.384	10.12	٠	0
.4	58.772	6.7	11.404	1.3	14.035	1.6	15.789	1.8
38	6.688	3.57	3.559	1.9	87.673	46.8	2.079	1.11
29	11.567	2	8.618	1.49	79.815	13.8	0.000	0
81.2	0.566	349.9	0	0	98.640	60940.8	0.794	490.5
8.48	2.201	1265.6	2.799	1609.54	94.522	54348.7	0.478	274.64
20.6	29.199	11452	0	0	70.764	27753.9	0.037	14.7
775	43.578	43044.5	0	0	56.422	55730.5	٠	0
57.8	46.869	53223.7	0	0	53.131	60334.1	٠	0
41.4	37.694	73293.4	0	0	51.152	99460.6	11.154	21687.4
732	13.098	15158	0	0	86.656	100288.4	0.247	285.6
02.2	56.562	20702.9	0	0	43.438	15899.3	0	0
4.9	٠	0	0	0	100.000	6594.9	0	0



0.44	5.759	9.24	0	0	94.241	151.2	0	0
0.407	0	0	0	0	100.000	2819.4071	0	0
1.06	12.465	569	0	0	87.535	3992.5176	0	0
1.51	13.940	768.3	8.257	455.07	77.803	4288.14	0	0
0.422	27.201	1935.1704	0	0	72.799	5,179	0	0
0.63.9	20.988	221784.9	1.924	2069.3	75.389	497854	1.699	22755.75

المصدر: استخرجت القيم من قبل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ، جهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2003-2020)، العراق، إحصاءات البنك المركزي العراق لسنة 2004، (معدل النمو = السنة لاحقة-السنة السابقة/السنة السابقة)*100.

كما نعلم إن العراق من البلدان المعتمدة على (النفط الخام) في اغلب صادراته في التجارة الخارجية، ويمثل الجزء الكبير في الناتج المحلي الإجمالي، وان تجارة الصادرات السلعية (غير النفطية) سجلت اختلال في قيمها ومعدلات نموها طوال المدة الزمنية للبحث، وبالإضافة إلى ذلك إن منظمة التجارة العالمية (WTO) لا تغطي (النفط الخام) بقوانينها ، وإنما تهتم في باقي التجارة العالمية (المنظورة وغير المنظورة).

ومن خلال تحليل بيانات الجدول (٢) يتضح ان قيم الصادرات للدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (المملكة العربية السعودية ، الأردن ، الكويت ، تركيا)، فقد سجلت قيمة الصادرات العراقية حوالي (11.45) مليون دينار لعام (2003)، واستأثرت الأردن بأعلى قيمة حيث بلغت (10.12) مليون دينار وبأهمية نسبة (88.4%)، وتليها تركيا بمقدار (1.3) مليون دينار ونسبة (11.6%)، ثم تأثرت قيم الصادرات العراقية بإحداث سقوط النظام السابق التي تراجعت لسنة (2004) ، إذ بلغت القيم الصادرات العراقية (11.4) مليون دينار، ويلاحظ هناك تذبذب في هذه قيم الصادرات للمدة (2005-2011)، فقد سجلت الأردن أيضاً أعلى قيمة عام (2012) وهي (٩٩٤٦٠.٦) مليون دينار ونسبة (51.2)، وتلتها قيمة الصادرات إلى تركيا بمقدار (73293.4) مليون دينار وكذلك بلغت السعودية قيمتها (21,687.4) مليون دينار ونسبة (11.2) وبمعدل نمو

حوالي (٧١.٢ %) لنفس العام، ثم حدث تراجع في قيم الصادرات إذ انخفضت إلى (115732) مليون لعام (٢٠١٣).

استمر الانخفاض في قيم الصادرات العراقية ليصل في عام (2014) الى حوالي (36602.2) مليون دينار، ولم يتوقف انخفاض الصادرات العراقية، ففي عام (2015) بلغت الصادرات العراقية ما مقداره (6594.9) مليون دينار؛ بسبب تأزم وسوء الأوضاع الاقتصادية للبلاد ضد العمليات الحربية ضد تنظيم (داعش الارهابي)، والتي انعكست على الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم يشهد العراق تحسن في مشهده السياسي والاقتصادي لتصل قيمه الصادرات للعام (2016) الى (160.44) مليون دينار، وبلغت قيمة الصادرات للأردن ما يقارب (151.2) مليون دينار تليها تركيا إذ بلغت قيمة الصادرات حوالي (9.24) مليون دينار، وتحسنت قيمة الصادرات في الاعوام (2017) و (2018) نوعا ما حيث بلغت الصادرات (2819.4) و (4561.06) على التوالي، واحتلت الاردن الصدارة لعامي (٢٠١٧) و (٢٠١٨) بقدار (2819.4) و (3992.5176) مليون دينار على التوالي، و ثم تلتها تركيا بمقدار (569) مليون دينار وبنسبة (12.5%) من صادرات تلك السنة، ثم تراجعت قيم الصادرات لعام (2019) بمقدار (5511.51) مليون دينار وذلك؛ بسبب جائحة كورونا والذي انعكس على الاقتصاد العالمي والعراق ليس بمعزل عن ذلك، وقد استأثرت الصادرات إلى الأردن الأعلى بمقدار (4288.2) مليون دينار وبنسبة (77.8%)، وتليها تركيا بقيمة (768.3) مليون دينار وبنسبة (13.9%) ثم الكويت بمقدار (455.07) مليون دينار وبنسبة (8.3%)، ثم زادت حجم الصادرات عام (2020م) بزيادة طفيفة بلغت (7114.4) مليون دينار؛ وذلك سبب تحسن الوضع الاقتصادي بعد زيادة الوعي الصحي وانحسار وباء كورونا، وكانت الصادرات إلى الأردن وتركيا بمقدار (5179) و (1939) وبنسبة (72.8%) و (27.2%) على التوالي.

نلاحظ في الجدول رقم (1) تذبذب نسبة معدلات النمو من سنة (2003-2011) انخفاضا وارتفاعا، ثم شهد ارتفاع معدل نمو عام (2012) حوالي (71.2%)، ثم شهد معدل نمو انخفاض لعام (2013) حوالي (-٤٠.٥) واستمر الانخفاض للأعوام (2014)، (2015)، (2016) وبمقدار (-68.٤ %) و (-159.4 %) و (-81.9 %) على التوالي، ثم زاد معدل النمو بمقدار (١٦٥٧.٣%) لسنة (2017) نتيجة ارتفاع الصادرات

لدولة الأردن وتركيا ، ثم انخفض عام (٢٠١٨) بمعدل (٦١,٨%) وأستمر على انخفاض لسنة (2019م) بمعدل (٢٠.٨ %) ، وعاد ينمو ببطء لسنة (2020) بمعدل نمو(٢٩.١%).

النمط الثاني) الاستيرادات العراق مع دول الاعضاء في المنظمة (WTO): تُعد الواردات هي العنصر الثاني في التجارة الخارجية وهي تعكس قوة الاقتصاد الوطني أكثر من الصادرات ؛ وذلك بسبب اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق الخارجية ، ومن ثم قدرة هذا الاقتصاد على مواجهة التحديات الخارجية ، فضلا عن أنها أهم وسيلة للحصول على المقومات الأساسية للتنمية (رهبان ، 2013:540) ، والاستيرادات وسيلة للحصول على سلع إنتاجية مختلفة غير متوفرة محليا ، أو لا يتم إنتاجها بكميات كافية محليا أو للحصول عليها بتكلفة اقتصادية أرخص من إن يتم إنتاجه محليا؛ لذلك من الأفضل إعادة استيراده. (Vijayari,2013:111-113). سوف نتطرق لتحليل الاستيرادات العراق من الدول الاعضاء ضمن إطار الدول المجاورة.

الاستيرادات العراق مع دول الاعضاء في (WTO)

سوف يتم تحليل الاستيرادات السلع غير نفطية من دول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (السعودية والكويت وتركيا والأردن) من خلال الجدول التالي:

جدول (٣)

قيم الاستيرادات العراقية مع دول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (مليون دينار)

السنة	السعودية		الأردن		الكويت		تركيا		مجموع القيم
	قيمة الاستيرادات	أهمية %	قيمة	أهمية %	قيمة	أهمية %	قيمة	أهمية %	
2003	0.8	3.3	10.3	42.4	0.3	1.2	12.9	53.1	24.3
2004	30.4	1.1	43.6	1.6	33.7	1.2	2645.9	96.1	2753.6
2005	147.4	0.0	42216.1	0.4	639.4	0.0	11585105	99.6	116281
2006	131961	8.7	266001.2	17.5	586064.6	38.6	535958	35.3	151998
2007	9945.6	10.7	80010.6	86.1	68.5	0.1	2869.8	3.1	92894.4



395478	2.5	10051.1	18.4	72922.2	38.3	151401.3	40.7	161103.5	2008
817870	9.2	75538.7	37.1	303801.7	21.2	173184.1	32.4	265346	2009
142906	5.5	78192.6	53.8	768927.6	16.0	229004.8	24.7	352942.9	2010
197399	7.1	140718.3	24.4	482509	29.0	572892.7	39.4	777874.2	2011
108178	15.1	163342.2	24.8	267877.8	31.1	336287.2	29.1	314278.7	2012
982128	19.4	190894	36.6	359635.7	4.1	40333.4	39.8	391265.2	2013
969890	14.0	136255.9	27.8	269308.3	54.5	529025.5	3.6	35300.6	2014
109784	90.6	9941335.6	1.9	206801.7	3.8	416856.9	3.8	413480.8	2015
180072	55.2	9941335.6	0.8	137846.17	42.5	7654138.7	1.5	273941.3	2016
305494	63.8	1947605.3	5.9	179517.83	19.3	588168.96	11.1	339652.6	2017
331132	67.7	2242176.9	4.2	140032.01	10.2	338771.56	17.8	590346.2	2018
174977	20.2	353043.97	8.1	141349.45	32.3	565385.55	39.4	689990.7	2019
122743	42.3	519178.7	4.2	51522.74	31.9	391105.39	21.6	265626.6	2020
592231	38.9	37866261	16.1	3968859	26.8	12374838	18.3	5013235	المعدل

المصدر : استخرجت القيم من قبل الباحث بالاعتماد على : وزارة التخطيط ، جهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2003-2020)، العراق، وإحصاءات البنك المركزي العراق لسنة 2004، معدل النمو = السنة المقارنة-السنة الأساس/سنة الأساس -100*.

يلاحظ من خلال جدول(2) تزايد الاستيرادات من الدول الاعضاء، الأمر الذي يبين إن حجم الناتج المحلي غير قادر على إيفاء باحتياجات المستهلك، وبالتالي يجعل توجه القطاع الإنتاجي المحلي بطيء النمو مقابل ارتفاع الاستيرادات، كما بين الجدول (١٠) إن قيم الاستيرادات للدول الاعضاء لعام (2003) بلغت (٢٤.٣) مليون دينار، وقد استأثرت تركيا بأعلى قيمة بلغت (12.9) مليون دينار وبأهمية نسبية (53.1%) واستحوذت الأردن المرتبة الثانية بقيمة (١٠.٣) مليون دينار وبأهمية نسبية (٤٢.٤ %) وتلتها السعودية والكويت (0.8) و (0.3) مليون دينار على التوالي، ومن ثم اخذ السوق العراقي يشهد تقدماً كبيراً وواضحاً في

الاستقبال الاستيرادات من الدول المحيطة به من ضمنها الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية.

بدأت الاستيرادات تأخذ طابعها التنافسي أذ سجلت ارتفاع في قيمها بمقدار (٢٧٥٣.٦) مليون دينار عام (٢٠٠٤) إلى (١١٦٢٨١.٠٩) مليون دينار عام (٢٠٠٥)، وقد احتلت الاستيرادات التركية المرتبة الاولى عام (٢٠٠٥) مقارنة بالدول الاعضاء بمقدار (١١٥٨٥١.٠٥) والمرتبة الثانية كانت حصة الأردن بقيمة (٤٢٢١٦.١) مليون دينار والكويت المرتبة الثالثة بقيمة (٦٣٩.٤) مليون دينار، والسعودية كانت المرتبة الأخيرة حيث سجلت (١٤٧.٤) مليون دينار ؛ وذلك بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي ومحاولة إغراق الأسواق المحلية بسلع تفتقر لها الأسواق سابقا ومن أهمها السلع الاستهلاكية والغذائية وغير الغذائية مثل (ملابس كمالية، أجهزة كهربائية، عطور، وغيرها)، وبعد ذلك سجلت الاستيرادات العراقية انخفاض في قيمها إذ بلغت عام (٢٠٠٦) (١٥١٩٩٨٥) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (٨٦.٩-) لنفس السنة، واستأثرت الكويت بمقدار (٥٨٦٠٦٤.٦) مليون دينار وبأهمية نسبية (٣٨.٦%) ثم تلتها تركيا إذ بلغت القيمة (٥٣٥٩٥٨) مليون دينار ونسبة (٣٥.٣%) وبعدها الأردن والسعودية (٤٢٢١٦.١) و (١٤٧.٤) مليون دينار على التوالي، وأستمر الانخفاض حتى عام (٢٠٠٧) إذ بلغت قيمة الاستيرادات (٩٢٨٩٤.٥) مليون دينار حيث سجلت الأردن المرتبة الأولى المصدرة إلى العراق وتالي بلغت (٨٠٠١٠.٦) مليون دينار ونسبة (٨٦.١%) وتلتها السعودية بمقدار (٩٩٤٥.٦) مليون دينار وسجلت قيم الكويت المرتبة الأخيرة بمقدار (٦٨.٥) مليون، ويعود أسباب الانخفاض في الاستيرادات ليس نتيجة تحسن النمو في الناتج المحلي الإجمالي وإنما نتيجة انخفاض أسعار النفط والتي تعتبر ممول الأساسي الاستيرادات والتي رافقها انخفاض في قيم الاستيرادات العراقية حتى على المستوى العالمي، ومن ثم أخذت الاستيرادات من الدول الاعضاء في المنظمة (WTO) والمشار إليها في جدول (١٠) لوحظ تذبذب بين صعود وهبوط بشكل طفيف للأعوام (٢٠٠٨) و (٢٠٠٩) و (٢٠١٠) إذ بلغت (٣٩٥٤٧٨.١) مليون دينار لعام (٢٠٠٨) واستأثرت السعودية بمقدار (

١٦١٠٣.٥) وبنسبة (٤٠.٧%) نتيجة عقد اتفاقيات تجارية بين البلدين وتلتها الأردن بقيمة (١٥١٤٠١.٣) مليون دينار وثم المرتبة الثالثة الكويت بمقدار (٧٢٩٢٢.٢) مليون دينار والمرتبة الأخيرة تركيا (١٠٠٥١.١) مليون دينار وثم شهد قيم الاستيرادات هبوط طفيف للسنة بعدها بمقدار (٨١٧٨٧٠.٥) مليون دينار واحتلت الكويت المرتبة الأولى بمقدار (٣٠٣٨٠١.١) مليون دينار وبنسبة (٣٧.١%) والمرتبة الثانية السعودية بقيمة (٢٦٥٣٤٦) مليون دينار بأهمية نسبية (٣٢.٤%) وتلتها الأردن بقيمة (١٧٣١٨٤.١) مليون دينار بنسبة (٢١.٢%) ثم تلتها تركيا بمقدار (٧٥٥٣٨.٧) مليون دينار ، وفي عام (٢٠١٠) سجلت قيمة الاستيرادات مقدار (١٤٢٩٠٦٨) مليون دينار وبمعدل نمو (٧٤.٤٥%) ، ثم شهد عام (٢٠١٢م) انخفاض بمعدل نمو السالب حوالي (٤٥.٢) وبقيمة (١٠٨١٧٨٦) مليون دينار واستحوذت الأردن الحصة الأعلى حيث بلغت (٣٣٦٢٨٧) مليون دينار وبنسبة (٣١.١%) ونالت المرتبة الثانية السعودية بمقدار (٣١٤٢٧٨.٧) مليون دينار وبنسبة (٢٩.١%) وتلتها الكويت بمقدار (٢٦٧٨٧٧.٨) مليون دينار وبنسبة (٢٤.٧%) والمرتبة الأخيرة كانت من حصة تركيا حيث بلغت (١٦٣٣٤٢.٢) مليون دينار وبنسبة (١٥.١%) ، ثم شهدت قيم الاستيرادات بعد (٢٠١١) تغيرات مهمة إذ أخذت قيم الاستيرادات تسجل قيم بصورة متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض، فضلا عن ذلك يلاحظ إن السعودية تستأثر بالمرتبة الأولى ، ثم يليها العكس حيث الأردن تحتل المرتبة الأولى ، ففي عام (٢٠١١) احتلت المملكة العربية السعودية بنسبة (٣٩.٤%) من إجمالي الاستيرادات أما عام (٢٠١٢) فالأردن احتلت المرتبة الأولى بنسبة (٣١.١%) والسعودية المرتبة الثانية وبلغت نسبة (٢٩.٠٥%) وكويت وتركيا بنسبة (٢٤.٧%) و(١٥.١) على التوالي وبمعدل نمو سالب (٤٥.١٩٨-) ، أما عام (٢٠١٣) فكانت السعودية والكويت متقاربة حيث بلغت نسبة كل منهما (٣٩.٨%) و(٣٦.٦%) على التوالي بمعدل نمو سالب (٩.٢١-) ، إما في عام (٢٠١٤) فكانت الأردن أيضا استحوذت المرتبة الأولى بنسبة (٥٤.٥٤) والكويت المرتبة الثانية بنسبة (٢٧.٧٦) وتلتها تركيا وسعودية بنسبة (١٤.٠٤) و(٣.٦٣) على التوالي وأيضا بمعدل نمو سالب (١.٢-) وذلك لسبب؛ سيطرة كيان داعش على بعض المنافذ الحدودية ، ثم حدث انخفاض واضح لنسب السعودية والأردن (٣.٧٦)

و(٣.٧٩) ولكن شهد ارتفاع بقيمه الاستيرادات من تركيا بمقدار (٩٩٤١٣٣٥) ونسبة (٩٠.٥) وقد يكون سببه ؛ الانتهاء من الحرب ضد الإرهاب مما تتطلب عمليات تمويل لسد لمتطلبات الأساسية، واستمر ارتفاع الاستيرادات من تركيا عام (٢٠١٦) وقد بلغت (٩٩٤١٣٣٥) مليون دينار وتلتها الأردن بمقدار (٧٦٥٤١٣٨. ٧) والسعودية والكويت بقيمة (٢٧٣٩٤١.٣) مليون دينار و(١٣٧٨٤٦.١) مليون دينار على التوالي، وأما عام (٢٠١٧) حدث انخفاض سلبي بمعدل النمو حوالي ((-٨٣.٠٣٤٩))، الاستمرار من تدفق حجم الاستيرادات تركيا بمرتبه الأولى لعام (٢٠١٧) و(٢٠١٨) بنسبة (٦٣.٧) و(٦٧.٧٠) على التوالي ، إما في عام (٢٠١٩) كانت معدل النمو سالب ؛ وذلك بسبب انتشار وباء كورونا في اغلب الدول العالم وأغلقت الدول منافذها الحدودية أدى إلى انخفاض حجم الاستيرادات، وإما عام (٢٠٢٠) استمرار تأزم الاقتصادي والذي زاد ذلك قرار وزاره المالية العراقية بتخفيض قيمه العملة الوطنية نظير دولار الأمريكي وهذا أدى انخفاض الطلب على السلع المستوردة بسبب ارتفاع أسعاره .

المبحث الثالث: تحليل العلاقة الاستيرادات والصادرات العراقية مع دول الجوار (الاعضاء في WTO) وبين الناتج المحلي الاجمالي العراقي

المطلب الاول:

اولا) توصيف متغيرات أنموذج الدراسة للدول الاعضاء الى WTO:

تعد مرحلة توصيف الانموذج من اهم مراحل بناء النموذج القياسي حيث يتم من خلالها وصف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للاستيرادات بأسلوب رياضي، ووفقا لذلك فان الباحث تعدد إلى النظرية الاقتصادية وعلى المعلومات المتوافرة عن الظاهرة موضوع البحث والتي تستقصيها من البحوث والدراسات السابقة التي تساعد على توصيف المتغيرات الاقتصادية وكالاتي:

جدول (3) توصيف متغيرات النموذج القياسي الخاص بالاستيرادات للدول الاعضاء وغير الاعضاء

WTO

ت	متغيرات نموذج الاستيرادات للدول الاعضاء
1	الاستيرادات العراقية من تركيا MT
2	الاستيرادات العراقية من السعودية MS

3	الاستيرادات العراقية من الكويت MK
4	الاستيرادات العراقية من الاردن MJ

المصدر: من اعداد الباحث .

ثانياً) صياغة أنموذج: يقصد بصياغة النموذج تحديد الشكل الرياضي للنموذج وعدد المعادلات التي يحتويها النموذج وفي هذا السياق فاننا في صدد توضيح أثر استيرادات العراق من الدول الاعضاء في WTO (تركيا، السعودية، كويت، الاردن) على الناتج المحلي الإجمالي العراقي وكما يلي:

$$GDP = \alpha - \beta_1 M_t + \beta_2 M_s + \beta_3 M_k + \beta_4 M_j + u_t \dots (1)$$

وتشير (α) الى الحد الثابت و (β) معلمة الميل و (u_t) حد الخطأ العشوائي ، كما ان GDP هو المتغير التابع وهو يمثل الناتج المحلي الإجمالي العراقي، اما باقي المتغيرات المستقلة فهي (M_t) M_s , M_k , M_j تمثل الاستيرادات التي تؤثر على الناتج العراقي ووفقا للنظرية الاقتصادية فان هناك علاقة سلبية بين الاستيرادات العراقية من بعض دول الجوار والناتج المحلي الإجمالي العراقي، فكلما ارتفعت الاستيرادات من هذه الدول كلما انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي العراقي والعكس صحيح ، وقد تم استعمال الأساليب القياسية من خلال اختبار سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها واختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ .

ثالثاً)-اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للدول الاعضاء

جدول (4) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للاستيرادات الدول الاعضاء

النوع	المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
			Non	A	B	Non	A	B
الدول الاعضاء	MT	I(0)	- 2.66 7*	- 3.224 *	-3.091	-	-	- 4.967*
	MS	I(1)	- 1.31 1	- 2.598	-3.288	- 5.995*	- 5.903 *	- 5.694*
	MK	I(1)	- 1.67 84	- 2.597	-2.615	-1.004	- 0.942	- 3.792*

	MJ	I(0)	3.43 9*	3.868 *	4.072*	-	-	-
	Msum	I(1)	2.30 6*	3.017	-2.915	-	4.726 *	4.619*

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

* تعني معنوي عند مستوى معنوية ٥%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

جدول (5) نتائج اختبارات دالة الناتج المحلي بالنسبة لاستيرادات الدول الاعضاء

النتيجة	اختبار الحدود					اختبار جوهانسون			المتغير
	١%	٥%	10%	القيم الدرجة	F	الاحتمالية	Trace	العلاقة	
وجود تكامل مشترك	3.29	2.56	2.2	الدنيا	٢.٢٦	0.0150	75.90685	None	نموذج الدراسة
	4.37	3.49	3.09	العليا		0.1371	42.81578	At most1	
						0.3964	20.39576	At most2	
						0.5291	7.422266	At most 3	
						0.1527	2.045090	At most 4	

يبين الجدول (5) نتائج اختبارات التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسون ووفق اختبار الحدود، ونلاحظ بأن النموذج الدراسة وفق اختبار جوهانسون كانت له اربع علاقات تكاملية مشتركة واحدة منها معنوية لكون قيمتها الاحتمالية كانت أقل من ٥%، ونلاحظ كذلك ان نموذج الدراسة ووفق اختبار

الحدود حيث كانت قيمة إحصائية (F) بواقع (٢.٢٦) وهي اقل من القيم الحرجة العليا عند مستوى معنوية ٥% و ١% وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

جدول (6) نتائج اختبارات دالة الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لاستيرادات الدول الاعضاء

المتغيرات	المعاملات المقدره	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	P-value	R ²	.Adj R ²	F	P-value	D.W
C	B0	45171172	22034320	2.050037	0.0650	0.87	0.81	15.05	0.000	1.863
MT	B1	-2.620736	2.408213	-3.088249	0.0498					
MS	B2	65.00577	37.89205	3.715552	0.0142					
MK	B3	339196.0	507089.0	0.668908	0.5173					
MJ	B4	3.833371	4.854329	0.789681	0.4464					

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

بناء على نتائج الجدول اعلاه فإن المعادلة الاولى للنموذج سوف تكون كالآتي:

$$GDP = 45171172 - 2.620736*MT + 65.00577*MS + 339196.0*MK + 3.833371*MJ$$

يلاحظ من نتائج الجدول (6) ان القدرة التفسيرية للنموذج المقدر R² كانت (87%) و قيمة Adjusted R-squared (81%) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسره (0.87) من التغيرات في المتغير التابع، اما (0.19) الباقية فيرجع سببها الى وجود متغيرات اخرى لم تدخل في نموذج الدراسة ، كما تبين كذلك ان النموذج ذو دلالة معنوية اذ كانت قيمة اختبار F

المحسوبة (١٥.٠٥) وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي بلغت (2.48) عند مستوى معنوية 5% اي ان الانموذج المقدر معن

وي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

ومن خلال الجدول رقم (6) أذ نلاحظ ان قيمة (t المحسوبة) لمعلمة متغير الاستيرادات من تركيا (MT) والبالغة (٣.٠٨٨٢٤٩) هي اكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.31) عند مستوى معنوية 5% ، وعليه قبول الفرضية البديلة، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة ($B1 = -2.620736$) تأثير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي (GPD)، أما قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (MS) البالغة (٣.٧١٥٥٥٢) وهي اكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.31) عند مستوى معنوية 5%، وعليه قبول الفرضية البديلة، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة ($B2 = 37.89205$) تأثير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي (GPD)، أما قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (MK) البالغة (٠.٦٦٦) وهي اقل من قيمة T الجدولية البالغة (1.31) عند مستوى معنوية 10%، وعليه قبول فرضية العدم، ونستنتج من ذلك بأن تأثير المعلمة ($B3$) غير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي (GPD)، أما قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (MJ) البالغة (٠.٧٨٩٦٨١) وهي اقل من قيمة T الجدولية البالغة (١.٣١) عند مستوى معنوية 5%، وعليه قبول فرضية العدم، ونستنتج من ذلك بأن تأثير المعلمة ($B4$) غير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

ومن أجل الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي أذ تم استخدام اختبار (D.W) حيث كانت القيمة المحسوبة (D.W) لهذا النموذج (١.٨٦٣) وتم مقارنتها بالقيمة الجدولية العليا ($DU = 1.56$) والسفلى ($DL = 1.28$) اذ نلاحظ أن قيمة (D.W) المتحققة تقع في منطقة الحسم، أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

كما أظهر اختبار Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط التسلسلي و اختبار Heteroskedasticity Test: Harvey لعدم تجانس التباين لدالة الناتج المحلي اذ ان قيمة اختبار ($F = ٠.٦٧٩$) و ($\text{Chi-Square} = 4.011$) كانت غير معنوية اي سنقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي وكذلك خلوا الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها فأن النموذج سيكون:

$$GDP = - 2.620736 * MT + 65.01 * MS$$

يظهر من الانموذج المقدّر ان (-25246588.2786) هو ثابت المعادلة الذي تمثّل قيمته قيمة المتغير التابع في حالة كون المتغيرات المستقلة مساوية للصفر، كما يبين الانموذج ان المعلمة (MT) الصادرات ذات قيمة سالبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الاستيرادات من تركيا (MT) والنتاج المحلي الاجمالي (GPD) ، اي ان زيادة الاستيرادات من تركيا بمقدار وحده واحده يؤدي الى نقصان في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (-٢.٦٢) ، حيث ان زيادة الاستيرادات من تركيا ستعمل على نقصان الناتج المحلي الاجمالي. ويظهر الانموذج ان معلمة (MS) الاستيرادات ذات قيمة موجبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الاستيرادات (MS) والنتاج المحلي الاجمالي (GPD) ، اي ان ارتفاع الاستيرادات من السعودية وحدة واحدة يؤدي الى الناتج المحلي الاجمالي (GPD) بمقدار (٦٥.٠١) ، حيث ان زيادة الاستيرادات تعمل زيادة الناتج المحلي في العراق.

كما يبين النموذج ان المعلمة (MK, MJ) الاستيرادات من الكويت والاردن على التوالي ذات قيمة غير معنوية، وهذا يعني عدم وجود علاقة بين الاستيرادات من الكويت والاردن (MK, MJ) والنتاج المحلي الاجمالي في العراق.

كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-٠.٣٢٦) وهي معنوية عند مستوى 5%، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (٣٢.٦%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف منخفضة نسبياً في الانموذج، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين الصادرات العراقية الى دول الجوار (الاعضاء في WTO) وبين الناتج المحلي الاجمالي العراقي

اولاً) توصيف متغيرات أنموذج الدراسة للدول الاعضاء الى WTO:

تعد مرحلة توصيف الانموذج من اهم مراحل بناء النموذج القياسي حيث يتم من خلالها وصف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للاستيرادات بأسلوب رياضي، ووفقاً لذلك فان الباحث تعتمد إلى النظرية الاقتصادية وعلى المعلومات المتوافرة عن الظاهرة موضوع البحث والتي تستقيها من البحوث والدراسات السابقة التي تساعد على توصيف المتغيرات الاقتصادية وكالاتي:

جدول (7) توصيف متغيرات النموذج القياسي الخاص بالصادرات للدول الاعضاء في WTO

ت	متغيرات نموذج الصادرات للدول الاعضاء
1	الصادرات العراقية الى تركيا XT

2	الصادرات العراقية الى السعودية XS
3	الصادرات العراقية الى الكويت XK
4	الصادرات العراقية الى الاردن XJ

المصدر: من اعداد الباحث.

ثانياً) صياغة نموذج: يقصد بصياغة النموذج تحديد الشكل الرياضي تحديد الشكل الرياضي للنموذج وعدد المعادلات التي يحتويها النموذج وفي هذا السياق فاننا في صدد توضيح أثر الصادرات العراق الى دول الجوار الاعضاء في WTO (تركيا، السعودية، الكويت، الاردن) على الناتج المحلي الإجمالي العراقي وكما يلي:

$$GDP = \alpha - \beta_1 X_t + \beta_2 X_s + \beta_3 X_k + \beta_4 X_j + u_t \dots (1)$$

وتشير (α) الى الحد الثابت و (β) معلمة الميل و (u_t) حد الخطأ العشوائي ، كما ان GDP هو المتغير التابع وهو يمثل الناتج المحلي الإجمالي العراقي، اما باقي المتغيرات المستقلة فهي (M_t) M_s , M_k , M_j تمثل الاستيرادات التي تؤثر على الناتج العراقي ووفقا للنظرية الاقتصادية فان هناك علاقة سلبية بين الاستيرادات العراقية من بعض دول الجوار والناتج المحلي الإجمالي العراقي، فكلما ارتفعت الاستيرادات من هذه الدول كلما انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي العراقي والعكس صحيح، وقد تم استعمال الأساليب القياسية من خلال اختبار سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها واختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ ، وقد تم استخدام البيانات الموجودة

ثالثاً) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للصادرات للدول الاعضاء وغير الاعضاء

جدول (8) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للصادرات للدول الأعضاء

النوع	المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
			Non	A	B	Non	A	B

الدول الاعضاء	XT	I(0)	1.51 5	- 1.772	-1.695	- 4.445*	- 4.294 *	- 4.253*
	XS	I(0)	3.94 7*	- 4.091 *	- 3.9476 *	-	-	-
	XK	I(1)	3.99 9*	- 4.277 *	- 4.1678 *	-	-	-
	XJ	I(1)	1.34 5	- 1.819 9	-1.82	- 3.837*	- 3.707 *	- 3.7356 *
	Xsum	I(1)	1.20 1	- 1.560	-1.532	- 3.448*	- 3.332 *	- 3.3629 *

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

* تعني معنوي عند مستوى معنوية ٥%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

جدول رقم (9) نتائج اختبار التكامل المشترك للصادرات للدول الاعضاء

النتيجة	اختبار الحدود					اختبار جوهانسون			المتغير
	١%	٥%	10%	القيم الدرجة	F	الاحتمالية	Trace	العلاقة	

وجود تكاملي مشترك	3.81	3.05	2.68	الدنيا	4	0.0000	219.9942	None	نموذج الدراسة
	4.92	3.97	3.53	العليا		0.0000	111.0913	At most1	
						0.0000	52.62928	At most2	
						0.1691	11.75311	At most 3	
						0.1578	1.995142	At most 4	

يبين الجدول (9) نتائج اختبارات التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسون ووفق اختبار الحدود، ونلاحظ بأن النموذج الدراسة وفق اختبار جوهانسون كانت له اربع علاقات تكاملية مشتركة ثلاثة منها معنوية لكون قيمتها الاحتمالية كانت أقل من ٥%، ونلاحظ كذلك ان نموذج الدراسة ووفق اختبار الحدود حيث كانت قيمة إحصائية (F) بواقع (٤) وهي اعلى من القيم الحرجة العليا ولكافة المستويات المعنوية وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

جدول (10) نتائج اختبارات دالة الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لصادرات الدول الاعضاء

المتغيرات	المعاملات المقدرة	Coefficient	Std. Error	T- Statistic	P- value	R ²	.Adj R ²	F	P- value	D.W
C	B0	35304896	20075500	1.758606	0.1064	0.86	0.80	13.91	0.000	1.527
XT	B1	786.0034	603.8827	1.301583	0.2197					
XS	B2	-616.7169	2072.616	-0.297555	0.7716					
XK	B3	23710.14	21300.06	1.113149	0.2894					
XJ	B4	62.30973	325.6752	0.191325	0.8518					

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

بناءً على نتائج الجدول أعلاه فإن المعادلة الأولية للنموذج سوف تكون كالآتي:

$$GDP = 35304896 + 786.0034 * XT - 616.7169 * XS + 23710.14 * XK + 62.30973 * XJ$$

يلاحظ من نتائج الجدول (10) ان القدرة التفسيرية للنموذج المقدر R^2 كانت (86%) و قيمة Adjusted R-squared (80%) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسره (0.80) من التغيرات في المتغير التابع، اما (0.20) الباقية فيرجع سببها الى وجود متغيرات اخرى لم تدخل في نموذج الدراسة ، كما تبين كذلك ان النموذج ذو دلالة معنوية اذ كانت قيمة اختبار F المحسوبة (١٥.٠٥) وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي بلغت (2.48) عند مستوى معنوية 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

ومن خلال الجدول (10) أذ نلاحظ ان قيمة (t المحسوبة) لمعلمة متغير الصادرات من تركيا (XT) والبالغة (١.٣٠١٥٨٣) هي اقل من قيمة T الجدولية البالغة (1.31) عند مستوى معنوية 5% ، وعليه قبول فرضية العدم، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B1) تأثير غير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، أما قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (XS) البالغة (٠.٢٩٧٥٥٥) وهي اكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.31) عند مستوى معنوية (5%)، وعليه قبول فرضية العدم، ونستنتج من ذلك بأن للمعلمة (B2) تأثير غير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، أما قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (XK) البالغة (١.١١٣١٤٩) وهي اقل من قيمة T الجدولية البالغة (1.31) عند مستوى معنوية (5%)، وعليه قبول فرضية العدم، ونستنتج من ذلك بأن تأثير المعلمة (B3) غير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، أما قيمة (t المحسوبة) لمعلمة المتغير (XJ) البالغة (٠.١٩١٣٢٥) وهي اقل من قيمة T الجدولية البالغة (١.٣١) عند مستوى معنوية (١٠%)، وعليه قبول فرضية العدم، ونستنتج من ذلك بأن تأثير المعلمة (B4) غير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

ومن أجل الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي أذ تم استخدام اختبار (D.W) حيث كانت القيمة المحسوبة (D.W) لهذا النموذج (١.٥٢٧) وتم مقارنتها بالقيمة الجدولية العليا (DU=1.56) والسفلى (DL=1.28) اذ نلاحظ أن قيمة (D.W) المتحققة تقع في منطقة الحسم، أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

كما أظهر اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط التسلسلي و اختبار Heteroskedasticity Test: Harvey لعدم تجانس التباين لدالة الناتج المحلي ، اذ ان قيمة اختبار ($F = ٢.٣٤٢$) و ($\text{Chi-Square} = 8.765$) كانت غير معنوية اي سنقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي وكذلك خلوا الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها فأن معلمات النموذج كانت جميعها غير معنوية، وهذا يعني عدم وجود علاقة بين الصادرات العراقية الى جميع الدول المنضمة قيد الدراسة والناتج المحلي الاجمالي في العراق.

كما نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-٠.٢٢٥) وهي معنوية عند مستوى 5 %، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (٢٢.٥%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف منخفضة نسبيا في الانموذج، وهنا سنرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

الاستنتاجات:

بناء على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تحليل متغيرات الدراسة تم كتابة الاستنتاجات التالية:

١. من خلال ملاحظة الاستيرادات العراقية يتضح ان هنالك منافسة بين الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية من حيث تصدير سلعها الى العراق اذ يمثل العراق سوقا جيدة لمنتجاتها.

٢. - جاءت نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة اذ تبين ان السلاسل الزمنية لأغلب المتغيرات كانت مستقرة عند الفرق الاول وليس عند المستوى وهذا يدل على عدم استقرار البيانات طيلة فترة الدراسة حيث تناوبت ما بين صعود وانخفاض في الاستيرادات والصادرات لدول الجوار الاعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٣. فيما يخص النتائج التي تم الحصول عليها من خلال دول الجوار الاعضاء في منظمة التجارة العالمية اذ تبين ان هنالك تأثير للاستيرادات من تركيا والمملكة العربية السعودية على الناتج المحلي الإجمالي جودة المنتجات التركية والسعودية مقارنة بالمنتجات العراقية واسعارها مناسبة للمستهلك العراقي.

٤. فيما يخص النتائج التي تم الحصول عليها من خلال صادرات للدول الجوار الاعضاء في منظمة التجارة العالمية اذ تبين ان ليس لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي؛ بسبب ضعف البنية التحتية و محدودية المنتجات المحلية التي يصدرها البلد.

التوصيات:

من خلال ما تقدم من نتائج واستنتاجات تم كتابة التوصيات التالية:

- ١ - العمل على رفع المعرفة بمنظمة التجارة العالمية والامكانيات التي توفرها للدول المنظمة وكذلك التنقيف بالتحديات والمخاطر التي تواجهها الدولة.
- ٢-العمل على تطوير البيئة الاقتصادية مع زيادة القدرة التنافسية ليتم الاستفادة بأكبر قدر من مميزات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- ٣ - العمل على تحقيق أكبر استفادة من الفرص التجارية التي تمنحها المنظمة للعراق في حالة الانضمام من خلال التجمعات والعلاقات الاقتصادية وبالأخص مع الدول الإسلامية والعربية.
- ٤-الاهتمام بواقع الانضمام الى منظمة التجارة العالمية من خلال إعداد مزيد من البحوث والدراسات التجارية والاقتصادية لتوضيح نقاط الضعف والقوة لمدى الاستفادة التجارية والاقتصادية.
- ٥-استمرار تعظيم النمو في الصادرات غير النفطية من أجل عمل تنوع في مصادر إيرادات الدولة العراقية من اجل مواجهة اي انخفاض لأسعار النفط عالميا.
- ٦-التقليل من الاستيرادات وخاصة السلع غير الاساسية والتعويض عنها بالمنتج المحلي قدر الامكان.
- ٧-زيادة الإنتاج المحلي للمواد والسلع من اجل إحداث التوازن بشكل عام بين العرض والطلب على السلع والخدمات.

المصادر:

١. حامد، محمود حامد (٢٠١٧)، العلاقات النقدية الدولية، ط١، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة.
٢. الزبون ، عطا الله علي ، ٢٠١٧، التجارة الخارجية ، ط١، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن.
٣. السعيد، سعد عبد علوان، ٢٠٠٩، العراق في مواجهة متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد ٢٠، العدد (٣٨) ٣٩/ .



-
٤. الشافعي ، محمد ابراهيم محمود، ٢٠٠٥، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العربي الخامس حول (دور العلاقات الاقتصادية الدولية في منظومة الاقتصاد القومي) ، القاهرة
 ٥. عبد العظيم، حمدي، 1987، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة القاهرة المصرية.
 ٦. منظمة التجارة العالمية (world trade Organization).
 ٧. نوري، محمد برهان، ١٩٨٥، العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية ، مركز التدريب التجاري، ط١، دار الكتب والوثائق ، العراق
 ٨. هبال، نجا، 2016، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية - دراسة حالة اليونان، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
 9. Rahmije Mustafa Topxhi , Florentin Xhelili Krasniqi, (Foreign Trade and Economic Growth in Kosovo: Trends and some Eatures).International Journal of Economics and Management Sciences,VOL.1, No 5,2011pp 97-107.
 10. G.V. Vijayasri, The Importance of International Trade In The Worald. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research.Vol.2. N.9, September (2013)